الاصدار الاول

نشرة دورية الكترونية تصدر
عن الامانة العامة للإتحاد العام

يونيو 2018

المملكة الاردنية الهاشمية

الأولى من نوعها على مستوى اتحادات التأمين العربية

الاتحاد الأردني لشركات التأمين يطلق خطته التدريبية لعام 2018

والتي تتضمن (30) برنامجاً تدريبياً خلال العام الحالي

في مبادرة هي الأولى من نوعها على مستوى اتحادات التأمين العربية، قام الاتحاد الأردني لشركات التأمين باطلاق خطته التدريبية لعام 2018 والتي تتضمن (30) برنامجاً تدريبياً سيتم عقدها خلال العام الحالي.

وتم تصميم هذه البرامج لتغطي الاحتياجات التدريبية للعاملين في قطاع التأمين (المحلي والعربي) بشكل خاص ومنتسبي القطاعات الاقتصادية الأخرى التي ترتبط أعمالها بالتأمين.

ويتعاون الاتحاد في إقامة هذه الخطة مع نخبة من المحاضرين المعتمدين لدى الاتحاد والذين يتمتعون بخبرات واسعة في مجال التأمين ومواضيع البرامج التدريبية والذين شكلوا على مدار الأعوام السابقة شراكة فاعلة مع الاتحاد في مجال التدريب.

وتتناول البرامج التدريبية (كافة فروع التأمين، اعادة التأمين) إضافة الى التطبيقات المحاسبية في شركات التأمين، التدقيق واعداد التقارير المالية، الحوكمة والامتثال وإدارة الخطر، إضافة الى برامج تعنى بتطوير مهارات العنصر البشري في التواصل وإدارة الوقت، وضع خطط للاحلال الوظيفي الى جانب العديد من المواضيع الأخرى.

وقد نفذ الاتحاد في النصف الاول من عام 2018 (14) برنامجاً تدريبياً، وسيستكمل عقد بقية البرامج التدريبية بعد شهر رمضان المبارك ان شاء الله.

وتأتي هذه الخطوة سعياً لجعل الاتحاد مركزاً تدريبياً على المستوى الإقليمي لما يتمتع به من مصداقية عالية لدى الأسواق التأمينية العربية وكافة الجهات ذات العلاقة بأعمال التأمين والذي امتازت برامجه بحداثة المعلومات والمواضيع التي تناولتها، علاوة على التجهيزات المتوفرة في مبنى الاتحاد من (قاعات ومرافق)

البنك المركزي الاردني يناقش مشروع معدل لقانون تنظيم أعمال التأمين

استنادا الى قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 24-2-2017 والمتضمن تولي البنك المركزي الأردني الرقابة على قطاع التأمين بدلا من ادارة التأمين في وزارة الصناعة والتجارة والتموين والتي تشرف على قطاع التأمين حاليا بعد الغاء هيئة التأمين عام 2014، باعتبارها جزء من مهامه بهدف الإشراف على أعمال التأمين بفعالية وكفاءة وتحديث الاطار التنظيمي والرقابي بما ينسجم مع المعايير الدولية والتجارب العالمية.

وفي ضوء هذا القرار قام البنك المركزي الاردني بالتنسيق مع إدارة التأمين في وزارة الصناعة والتجارة بطرح المسودة الاولى لمشروع قانون تنظيم أعمال التأمين لعام 2017 والتي تم مناقشته مع مجلس إدارة الاتحاد في ضوء نتائج الاجتماع التشاوري لقطاع التأمين حول مشروع القانون والذي اعيد طرحه من البنك المركزي بمسودة ثانية خلال عام 2018 التي عالجت فيه بعض ملاحظات شركات التأمين المقدمة على المشروع الاول ولا يزال المشروع قيد الدراسة من قبل البنك المركزي لاقراره بعد الانتهاء من مناقشته مع قطاع التأمين والاستئناس برأي كبرى مكاتب المحاماة ليصار الى السير مستقبلاً في الاجراءات الدستورية وعرضه على مجلسي النواب والاعيان.

ويذكر أن مشروع القانون جاء لتعديل قانون تنظيم أعمال التامين رقم 33 لسنة 1999 وتعديلاته لمواكبة المستجدات ومعالجة الثغرات القانونية التي ظهرت خلال فترة تطبيق القانون خلال السنوات السابقة، وليتماشى مع بقية القوانين والتشريعات الأخرى ذات العلاقة التي شهدت تعديلات جوهرية مؤخرا مثل قانون الشركات وتعليمات الحاكمية المؤسسية، علاوة على تعديل القانون بما يتماشى مع قانون البنك المركزي واليات العمل المعمول بها لدى البنك والأنظمة الداخلية التي تنظم علاقته مع المؤسسات المالية التي يشرف عليها .

المهندس ماجد سميرات رئيسا للاتحاد الأردني لشركات التامين والسيد عماد الحجة نائبا له

باشر المهندس ماجد سميرات منصبه رئيسا للاتحاد الأردني لشركات التامين اعتبارا من تاريخ 2018/2/27 لإكمال الدورة الخامسة عشرة للفترة من 2017-2019، بعد استقالة الدكتور علي الوزني من شركة سوليدرتي-الأولى للتأمين وانتقاله لشركة اخرى علماً بأن المهندس ماجد سميرات قد شغل منصب نائب رئيس مجلس ادارة الاتحاد منذ عام 2015.

وفي ضوء المستجدات تم انتخاب السيد عماد الحجة نائبا لرئيس مجلس إدارة الاتحاد بالإجماع خلال جلسته المنعقدة بتاريخ 2018/3/8 والذي يشغل منصب مدير عام الشركة المتحدة

الاستاذ/ ماجد سميرات
رئيس الإتحاد الاردني لشركات التأمين

للتأمين في الاردن وعضو في مجلس إدارة الاتحاد منذ أكثر من 7 سنوات وله مساهمات كبيرة خلال مسيرة الاتحاد في موضوع التامين الإلزامي للسيارات كونه منسق أعمال اللجنة ومنسق اللجنة المالية في الاتحاد وله مساهمات كبيرة في لجنة التدقيق الداخلي في الاتحاد.

كما قرر مجلس ادارة الاتحاد الاردني لشركات التامين في جلسته المنعقدة بتاريخ 2018/3/22 تسمية الدكتور وليد زعرب عضو سابعا في مجلس ادارة الاتحاد تنفيذا لمتطلبات نظام الاتحاد الاردني لشركات التامين رقم 107 لسنة 2008 وتعديلاته خلفا للعضو المستقيل.

ويذكر أن الدكتور وليد وائل زعرب الذي يشغل منصب مدير عام الشركة الأردنية الفرنسية للتامين (جوفيكو) سبق له أن انتخب عضوا في مجلس إدارة الاتحاد لعدة دورات منذ العام 2000.

وبذلك تصبح تشكيلة مجلس ادارة الاتحاد الحالية برئاسة المهندس ماجد سميرات ونائبه السيد عماد الحجة وبعضوية كل من السيد اسامة جعنينة، الدكتورة لانا بدر، السيدة منال جرار، الدكتور وليد زعرب، السيد رشيد الهباب.

وتجدر الاشارة الى ان السيد ماهر الحسين مديراً للاتحاد منذ عام 2002.

بمشاركة واسعة عربياً ومحلياً
اختتام أعمال البرنامج التدريبي
" دور الاكتواري في احتساب المخصصات الفنية لشركات التأمين"

اختتمت مساء يوم الثلاثاء 2018/5/15 في مقر الاتحاد الأردني لشركات التأمين فعاليات البرنامج التدريبي الذي نظمه الاتحاد على مستوى عربي بعنوان " دور الاكتواري في احتساب المخصصات الفنية لشركات التأمين".

وحظي البرنامج بمشاركة (41) مشارك منهم (9) مشاركين من شركات التأمين الفلسطينية وهي (شركة التامين الوطنية، الشركة العالمية المتحدة للتأمين، شركة تمكين للتأمين، شركة المشرق للتأمين، شركة التكافل للتأمين) ومشاركين من شركة آسيا للتأمين في العراق و مشارك من نقابة المهندسين الأردنيين و(5) مشاركين من أكبرى مكاتب تدقيق الحسابات في المملكة (أرنست آند يونغ، ديلويت آند توشت) ومشارك من الشركة المتحدة للاستشارات الاكتوارية و(21) مشارك من (13) شركة تأمين محلية، إضافة الى مشاركين من الاتحاد.

وحاضر في البرنامج السيد علاء قراعين الذي يحمل شهادة الماجستير في العلوم الاكتوارية واكتواري رفيق لجمعية الإكتواريين الأمريكيين Society of Actuaries إلينوي- الولايات المتحدة الأمريكية وزميل تجمع الإكتواريين الإستشاريين الأمريكيين وعضو في معهد الإكتواريين في لندن ويحمل شهادة دبلوم في التقنيات الإكتوارية وشهادة في التمويل والاستثمار، واكتواري مؤهل ومسجل لدى إدارة التأمين / وزارة الصناعة والتجارة منذ عام 2007 ومرخص حالياً في السوقين الفلسطيني والإماراتي، إضافة الى السوق الأردني.

وعقد البرنامج على مدار (3) أيام تدريبية بواقع (18) ساعة تدريبية، تم خلاله تعريف المشاركين بأنواع المخصصات الفنية التي تحتفظ بها شركات التأمين وأهمية المخصصات الفنية والاطلاع على دور الاكتواري في احتساب المخصصات الفنية (بشكل رئيسي مخصص الاخطار السارية كالاقساط غير المكتسبة وعجز الأقساط بالإضافة لمخصص الادعاءات غير المبلغة (IBNR) والمخصص الحسابي لاعمال تأمينات الحياة).

كما تم عرض امثلة عملية حول احتساب المخصصات الفنية لتأمين المركبات والصحي، إضافة الى دور الجهات الرقابية في تعريف المخصصات الفنية وتحديد طرق الاحتساب (مع تطبيقات وامثلة عملية من السوق الأردني وعدد من الأسواق العربية).

ويأتي عقد هذا البرنامج تنفيذاً للخطة التدريبية للاتحاد والتي أطلقها مطلع العام والتي تتضمن العديد من البرامج التدريبية التي تغطي جوانب مختلفة من فروع التأمين إضافة الى مواضيع ذات علاقة مباشرة بأعمال شركات التأمين.

المملكة الاردنية الهاشمية

اجتماع مشترك لمجلس ادارة الاتحاد مع عطوفة مدير الأمن العام لبحث القضايا المشتركة وتعزيز التعاون المشترك

المملكة الاردنية الهاشمية

استقبل عطوفة مدير الأمن العام اللواء الباشا فاضل الحمود ممثلي قطاع التأمين السادة مجلس إدارة الاتحاد ممثلا بالمهندس ماجد سميرات رئيس مجلس إدارة الاتحاد والسادة الدكتور وليد زعرب والسيد رشيد الهباب أعضاء المجلس والسيد ماهر الحسين مدير الاتحاد وذلك يوم الخميس الموافق 2018/5/10 في مقر مديرية الأمن العام.

وقد تضمن الاجتماع بحث المواضيع المشتركة بين قطاع التأمين والأمن العام وتعزيز التعاون المشترك بين الطرفين في ضوء اتفاقيات الشراكة الموقعة بين الاتحاد والأمن العام في مختلف المجالات ومنها إصدار المخططات الكروكية للمركبات المشتركة بالحوادث المرورية وتبادل البيانات بين الأمن العام والاتحاد في مجال ترخيص المركبات وتوفير الحماية الأمنية للمقرات الرئيسية لشركات التامين وكذلك مناقشة الحوادث المفتعلة والاعتداءات المتكررة على شركات التأمين من بعض ضعيفي النفوس للحصول على مبالغ تعو يض أعلى من المبالغ المستحقة لهم او لحوادث غير صحيحة ومفتعلة .

ومن جانبه أكد عطوفة الباشا مدير الأمن العام بأن مثل هذه الممارسات لا يمكن السماح بها من قبل الأمن العام في مملكتنا الحبيبة التي نذرنا فيها أنفسنا لحماية الوطن والمواطنين والضيوف حتى ينعم الجميع بالامن والأمان في ظل حضرة صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه وسوف تستمر مديرية الأمن العام بمتابعة هذا الموضوع على أعلى المستويات ومن كافة المديريات وكل حسب اختصاصه.

كما واكد عطوفة مدير الأمن العام دعمه للاتحاد وقطاع التأمين كونه أحد أهم القطاعات الاقتصادية في المملكة لما يوفره من خدمات تأمينية للشركات والمواطنين ومساهمته في توفير الأمن المجتمعي ودعم الاستثمار في المملكة وحرص مديرية الأمن العام على تنفيذ اتفاقيات التعاون المشترك مع قطاع التأمين والتي تعود بالفائدة على المواطنين وتساهم في تقديم خدمات تأمينية مميزة للمواطنين وفقا لاعلى المعايير والأسس المطبقة عالميا وحرص الطرفين على الاستفادة من التطورات التقنية والتكنولوجية لتعزيز الأداء وتحسين الخدمات وسرعة الوصول للمواطنين ودفع التعويضات بأسرع وقت ممكن.

وفي نهاية اللقاء أكد عطوفة مدير الأمن العام وممثلي مجلس إدارة الاتحاد على استعدادهم لتذليل العقبات التي تعترض عمل الطرفين وتواجه القطاع والمواطنين وافراد الأمن العام لما فيه المصلحة العامة للوطن والمواطنين. وكذلك حرص الاتحاد على دوره بدعم جهود الأمن العام وتوفير كل ما يلزم من الخدمات اللوجستية لتمكينهم من أداء دورهم بفاعلية وكفاءة عالية.

الاتجاهات العالمية فى مجال إعادة التأمين

على خلفية الأحداث التى وقعت مؤخراً في مناطق من قارتى أمريكا الشمالية والجنوبية من كوارث طبيعية متمثلة فى إعصارى هارفى وإرما اللذان ضربا العديد من الولايات وبالأخص ولاية تكساس وولاية فلوريدا جزر الكاريبى ودولة كوبا وتسببا فى دمار هائل أعلن على أثره العديد من هذه المناطق "مناطق كوارث".

فقد ظهرت التساؤلات عن مدى تأثر أسواق إعادة التأمين بهذه الأحداث وهل من المتوقع حدوث تغيرات فى سوق التأمين وإعادة التأمين العالمية فيما يتعلق بالسعة

الاكتتابيه والشروط والأسعار الخاصة بإتفاقيات إعادة التأمين.

وقد أوضح أحد التقارير الصادرة عن A.M. Best أن الأرباح التي دخلت فى حساب الربع الثالث لشركات إعادة التأمين قد انخفضت نوعا ما بسبب التحديات المستمرة في السوق كما أن الخسائر الناجمة عن الكوارث الطبيعية كان لها أثراً

سلبيا على أرباح الاكتتاب في عام 2017، على الرغم من أن سوق إعادة التأمين قد أثبت قدرته على الصمود واستيعاب هذه الأحداث وهو ما أظهرته الميزانيات التى تم تقديمها في تجديدات 1 يناير 2018.

كما أشار التقرير أيضا إلى أن تلك الأزمة تعد إختباراً حقيقا لمدى جدوى وفاعلية ما يسمى برأس المال البديل Alternative Capital وهو أحد الاتجاهات الجديدة التى ظهرت فى أسواق إعادة التأمين العالمية والذى يعرف أيضا باسم طرق نقل المخاطر البديلة Alternative Risk Transfer

يمكن تعريف نقل المخاطر البديلة بأنه طريقة مالية لإدارة الاخطار (Financial Risk Management) و الذي يتم من خلالها ايجاد نوع من التكامل بين أسواق التأمين و إعادة التأمين من ناحية، والأسواق المالية المتمثلة في البنوك و أسواق رؤوس الأموال من ناحية أخري, أو بصورة

أبسط هو نقل الأخطار التأمينية إلى الأسواق المالية ..فهناك علاقة تبادلية بين أسواق التأمين و إعادة التأمين من ناحية والأسواق المالية من ناحية أخري, فكما تقوم البنوك ومؤسسات الإقراض بتحويل مخاطر الائتمان من خير مالي إلى خطر تأميني (وثائق ضمان السداد) فإن شركات التأمين تقوم بتحويل المخاطر التأمينية

إلى أخطار مالية والتى من أشهرها سندات الأخطار الطبيعية.

ويتسم نقل المخاطر البديلة بما يلى:

- أنه ليس حكراً علي إعادة التأمين فقط بل قد يلجأ إليه العملاء كبديل لشركات التأمين.
- العلاقة بين نقل المخاطر البديلة وأسواق التأمين و إعادة التأمين ليست علاقة تنافسية بقدر ما هي علاقة تكاملية.

وسيقوم هذا الاتجاه الجديد فى أسواق التأمين بمساعدة شركات التأمين في توزيع المخاطر الخاصة بها بشكل أفضل من خلال أسواق رأس المال بدلاً من الإعتماد على وسائل إعادة التأمين التقليدية أو احتياطيات رأس المال.

إن نقل المخاطر البديلة يسمح بكفاءة استخدام رأس المال ويساهم فى زيادة السيولة النقدية مما يؤدى إلى إنخفاض تكلفة إعادة التأمين، ومن ثم فإن هذا سيعود بالفائدة على الأفراد والمؤسسات التى تسعى إلى الحصول على حماية

تأمينية .كما أن ذلك يعود بالفائدة أيضا على المساهمين في سوق رأس المال من خلال توفير مجموعة متنوعة من المخاطر التأمينية والعائدات الناتجة عنها بدلاً من الاعتماد على نفس العوامل التى تؤثر على الأسواق المالية التقليدية.

دور الاتحاد المصرى للتأمين

يسعى الاتحاد المصرى للتأمين من خلال لجانه الفنية إلى مواكبة الاتجاهات الحديثة والاطلاع على كل جديد يطرأ على أسواق التأمين العالمية وتقديمها إلى سوق التأمين المصري .ومن ثم تقوم اللجنة العامة لإعادة التأمين بالاتحاد حاليا بدراسة نقل المخاطر البديلة ودوره كأداة جديدة لشركات التأمين فى إدارة المخاطر وسيقوم الاتحاد بعقد ندوة بخصوص هذا الموضوع بعد انتهاء اللجنة الفنية لإعادة التأمين من دراسته.

الاتحاد المصري للتأمين

جمهورية مصر العربية

التكنولوجيا الرقمية وصناعة التأمين

لقد تغيرت طبيعة المنافسة فى صناعة التأمين بمختلف فروعه وذلك لعدة أسباب منها، دخول لاعبين جدد فى السوق فضلاً عن حدوث تغير فى سلوكيات العملاء نظراً لحدوث طفرة تكنولوجية كبيرة وظهور العديد من الابتكارات فى فترة زمنية قصيرة، الأمر الذى دعا إلى ضرورة التفكير جديا فى كيفية دخول صناعة التأمين المصرية عالم التكنولوجيا الرقمية.

والواقع أن التكنولوجيا الرقمية لديها القدرة على إعادة تشكيل صناعة التأمين حيث أنها ساهمت من قبل فى إعادة تشكيل العديد من الصناعات؛ مثل تقديم الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول وكذلك ظهور الكتب الإلكترونية وغيرها من الابتكارات المرتبطة بالتكنولوجيا الرقمية، وهو ما أدى إلى حدوث تطور مذهل فى العديد من المجالات مثل الخدمات المالية والسفر والطباعة والنشر، ومن ثم أصبح التحول الرقمي هو التحدي الجديد الذى تواجهه شركات التأمين والتى يجب عليها إتباع نهج منظم واستغلال كافة الامكانات والقدرات المتاحة لوضع الاستراتيجية الرقمية الخاصة بها وذلك من أجل تحقيق النجاح في هذا المشهد الجديد.

والجدير بالذكر أن التحول الرقمى هو الاستراتيجية التى يجب أن يسعى لها سوق التأمين فى المرحلة المقبلة سواء كانت شركات تأمين أو وسطاء التأمين من أجل خدمة العميل، وتوفير الوقت، وتقديم خدمة أفضل ..وذلك على أعتبار أن الحلول الرقمية هى إحدى أهم وسائل جذب عميل التأمين، إذ يحصل على الخدمة دون قطع مسافات كبيرة والتى يضطر لها من خلال استخدامه لوسائل تلقى الخدمة التقليدية، كما يمكن لشركات التأمين تحقيق مستهدفاتها من خلال التسويق الرقمى إلى جانب قنوات التوزيع الأخرى ..حيث يساعد التسويق الرقمى قطاع التأمين فى إيجاد قنوات تسويق متنوعة، وجذب عملاء جدد بسرعة ومرونة مما يتطلب وجود نظام إلكترونى بشركات التأمين يتوافق مع التسويق الرقمى ، وتكامل الإدارات المختلفة بالشركة من أجل تغيير نموذج العمل والفكر التقليدى للتسويق.

وتشير كافة المؤشرات إلى وجود فرص ضخمة فى مجال تكنولوجيا المعلومات لم تستغلها بعد شركات التأمين المصرية والعربية، على الرغم من أن الميكنة الكاملة بشركات التأمين ستأخذ مسارًا إجباريًا فى المرحلة المقبلة، خاصة مع انحسار التعامل اليدوى للمعلومات والبيانات وازدياد التعامل التكنولوجى من خلال وجود موقع إلكترونى لكل شركة تأمين ، وعرض منتجاتها عليه بشكل أساسى فى المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك فإن التسويق الرقمى قادراً على إصدار وثائق تأمين سهلة وبسيطة وهو ما يعطى مؤشرًا إلى نقص التدخل البشرى فى العملية التأمينية فى المراحل المقبلة.

ومما لا شك فيه أن إجراء التحول الرقمي يشكل تحدياً لا سيما وأن شركات التأمين يجب أن تنفذها في الوقت الذي تدير فيه عملياتها اليومية على نحو فعال أيضاً. ولكن السؤال الذى يطرح نفسه فى هذا الإطار **هو هل حقا لدينا الرغبة في إجراء التحول الرقمي؟**

دور الاتحاد المصري للتأمين

لقد بدأ سوق التامين المصرى بالفعل فى إتخاذ خطوات فعالة نحو التحول الرقمى فى صناعة التأمين وذلك من خلال التعاون والتنسيق الدائم بين الاتحاد المصرى للتأمين والهيئة العامة للرقابة المالية ..وقد كلل هذا التعاون بصدور عدة قرارات للهيئة العامة للرقابة المالية منها :

- قرار رقم (122) لسنة 2015 بشأن تنظيم إصدار وتوزيع شركات التأمين لبعض وثائق التأمين النمطية إلكترونيا من خلال شبكات نظم المعلومات
- وقرار رقم (729) لسنة 2016 بشأن الضوابط التكنولوجية وقواعد تأمين المعلومات المرتبطة بإصدار وتوزيع شركات التأمين لبعض وثائق التأمين النمطية الكترونيا من خلال شبكات نظم المعلومات
- وقرار رقم (730) لسنة 2016 بشأن الضوابط التنفيذية لوثائق التأمين النمطية الممكن إصدارها وتوزيعها الكترونيا من خلال شبكات نظم المعلومات وفقا لأخر تعديل
- وقرار رقم (902) لسنة 2016 بشأن تعريف التأمين متناهي الصغر والضوابط التنفيذية لإصدار وتوزيع وثائقه الكترونيا من خلال شبكة نظم المعلومات.

ومن خلال تلك القرارات تم السماح بالإصدار الإلكترونى لوثائق التأمين الإجبارى للسيارات وتأمينات الحياة المؤقت، وكذلك تأمينات السفر، والتأمين متناهى الصغر.

وتحقيقا لما يقوم به الاتحاد من العمل على رفع مستوى صناعة التأمين ووضع آليات تبادل المعلومات والبيانات المتعلقة بصناعة التأمين، يقوم الاتحاد حاليا بإعداد دراسة عن شبكة للربط الالكترونى لشركات التأمين العاملة فى السوق المصرى، وكذلك إعداد دراسة أخرى عن إنشاء بنك للمعلومات لكافة فروع التأمين هذا بالإضافة إلى التطوير المستمر للموقع الالكترونى الخاص بالاتحاد مما يسهل سرعة تداول المعلومات بين كافة شركات التأمين العاملة بالسوق بالمصرى ، وقد أسفرت تلك الدراسة عن تدشين قاعدتين للبيانات هما:

الأولى: للاستعلام عن حالات صرف التعويضات بالنسبة للتأمين الإجبارى على السيارات.

الثانية: للاستعلام عن التعويضات المرفوضة فى عمليات التأمين على الحياة الفردية.

الاتحاد المصري للتأمين

جمهورية مصر العربية

الإتحاد العام العربي للتأمين

تسلمت الامانة العامة للاتحاد العام العربي للتأمين تغييرات في مناصب مدراء عموم ورؤساء تنفيذين لشركات التأمين واعادة التأمين العربية الاعضاء بالاتحاد العام العربي للتامين التالية:

1- الاستاذ/ علي الوزني تم تعينه الرئيس التنفيذي لشركة gig الشرق العربي للتامين - الاردن
2- الاستاذ/ علاء عبد الجواد تم تعينه الرئيس التنفيذي لشركه سوليدرتي الاولي للتأمين
3- الاستاذة/ فوزية يوسف تم تعينها الي رئيس ومدير عام لشركه اعادة التأمين العراقية للتأمين – العراق وكاله
4- الاستاذ/ علي شرف تم تعينه المدير العام لشركة الإسلامية السورية للتأمين – سوريا
5- الاستاذ/ عبد الخالق عبد الله تم تعينه المدير العام لشركة التأمينات المتحدة المحدودة – السودان

- كما تم تسمية الاستاذ/ خالد سعود الحسن رئيس الاتحاد الكويتي لشركات التأمين ممثلا لسوق التأمين الكويتي في مجلس الاتحاد
- وكذلك تم تسمية السيد المهندس/ ماجد سميرات رئيس الاتحاد الاردني لشركات التامين ممثلا لسوق التامين الاردني في مجلس الاتحاد

متمنين لهم دوام التوفيق والنجاح وكل التقدم والازدهار.